الوثيقة الختامية
20 – 23 فبراير 2018
عمّان، الأردن

ليس من دوننا

ناشطات حقوق النساء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقي يدعون إلى تنمية مستدامة محورها حقوق الإنسان

مشاورة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2018 لمنتدى نساء الجنوب العالمي حول التنمية المستدامة

GLOBAL SOUTH WOMEN'S FORUM ON SUSTAINABLE DEVELOPMENT (MENA GSWF)

This work is licensed under the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License. To view a copy of this license, visit http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/. Any part of this work may be copied, redistributed, adapted or built upon in any medium or format, for non-commercial and non-profit purposes. You must credit IWRAW Asia Pacific and www.iwraw-ap.org as the source, provide a link to the license, and indicate if changes were made to the source material. You may do so in any reasonable manner, but not in any way that suggests the licensor endorses you or your use. You may not use the material for commercial purposes. If you have any questions about the license, please write to iwraw-ap@iwraw-ap.org. If you wish to use this work for commercial purposes, you must write to IWRAW Asia Pacific and receive express permission.

International Women's Rights Action Watch Asia Pacific (IWRAW AP)
10-2, Jalan Bangsar Utama 9,
59000 Kuala Lumpur, Malaysia
Tel: +603 2282 2255
Fax: +603 22832552
Web: www.iwraw-ap.org
Email: iwraw-ap@iwraw-ap.org
Facebook: facebook.com/IWRAW.AP
Twitter: @IWRAW_AP

Cover, Layout and Design by:
Thilini Perera (thiliniperera.com)

طبعه: JBS Print
سنة النشر: 2018

نظم هذا الجمع منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (IWRAW AP) بالتعاون مع اتحاد المرأة الأردنية.

خلال عام 2018، تلقت منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ دعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وصندوق النساء في آسيا، ومؤسسة أوبن سوسايتي، وأوكسفام مصر، ومؤسسة شانيل.

إهداء 4
مقدمة 5
حقوق الإنسان، التنمية المستدامة، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 6
مؤتمر نساء الجنوب العالمي للتنمية المستدامة 6
مشاورة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 7
التحليل السياسي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأهداف التنمية المستدامة 8

حقوق الإنسان والتنمية المستدامة: العملة السياسية لأهداف التنمية المستدامة 9
أهداف التنمية المستدامة والجيولوجيا السياسية الإقليمية 9
أهداف التنمية المستدامة والتزامات حقوق الإنسان 12
التنمية (المستدامة) في فلسطين المحتلة 13

حقوق النساء هي حقوق الإنسان: مقتطفات من نقاشاتنا 14
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء 14
السلام والنزاع والأمن 16
وصول المرأة إلى العدالة 17
البيئة وتغير المناخ 18

لا حديث عننا دوننا: وضع حقوق الإنسان للنساء في قلب تطبيق أهداف التنمية المستدامة 19
المساءلة 19
المنتدى السياسي الرفيع المستوى والاستعراضات الوطنية الطوعية 19
التمويل 20
شراكات من أجل تنمية مستدامة 20

توصيات من أجل إدماج افضل لحقوق الإنسان في التنمية المستدامة 21
فيما يخص منظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني 21
فيما يخص الدول 21

إهداء

نهدي هذا الجمع المنعقد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للغائبات عنا من المدافعات عن حقوق النساء.
ونشيد بكفاحكن لإعلاء حقوق الإنسان في وجه التحديات العديدة وبإصراركن على استكمال عملكن.

شكر وتقدير

نتقدم بخالص الشكر لكل المشاركات من مشاورة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنتدى نساء الجنوب العالمي حول التنمية المستدامة على مشاركتكن، ليس فقط للاتي استطاعن الإنضمام إلينا فى الأردن ولكن أيضا تلك اللواتي شاركن في كتابة الوثيقة الختامية، فنشاطكن وتفانيكن ملهمان. كل الشكر أيضا لميسرتنا روشمي جوسوامي التي سهلت حلقات النقاش الغنية ويسرتها.

أيضا، لم نكن لنعقد هذا اللقاء دون مضيفنا المحلي إتحاد النساء الأردنيات، بوجه الخصوص أسيل، ساريا والناديتان لدعمهن اللا متناهي. خالص الشكر لعضوة مجلس أمنائنا د. آمال هادي على حرصها على عقد هذا اللقاء، فدعمك ورؤيتك لا يقدران بثمن.

شكرا لشركة Dialogue Edge على خدمة الترجمة الفورية الممتازة التي أتاحت لكل النشطاء المشاركة الكاملة في حلقات النقاش، وياسمين أبو الأغا على قيامها بأعمال الترجمة في وقتها مما أتاح لجميع المشاركين الحصول على المواد باللغة العربية، وثاشيني باثماناثان لتوليها عمل المقررة، وثيليني بيريرا لتصميم للوثيقة النهائية.

وأخيرا، شكرا لمنظمة Oxfam Egypt على تقديم الدعم المناسب لنشطاء حقوق النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتمويل اللقاء وإخراج المنتجات المعرفية كهذه الوثيقة الختامية التي ستؤثر على مشاركة المجتمع المدني في أهداف التنمية المستدامة.

تعد مشاورة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنتدى نساء الجنوب العالمي جزء من استراتيجية المنظمة منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق النساء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (IWRAW Asia Pacific) حول حقوق النساء والتنمية المستدامة، التي يتم تنفيذها بدعم أساسي من الوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي.

مقدمة

حقوق الإنسان، التنمية المستدامة، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إن إرساء أولويات التنمية في حقوق الإنسان للنساء هو حتمية قانونية وسياسية وأخلاقية حيث أنها تزيد تأثيرهم العام عن طريق تعزيز المساءلة والعناية الواجبة مع التركيز على التنفيذ والنتائج التي تصل إلى الفئات الأكثر ضعفا وتهميشا. إن حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من تحقيق مستويات المعيشة والرفاهية المقبولة عالميا، وتهيئة ظروف النمو الاقتصادي والتنمية التي تعكسها الالتزامات الوطنية والدولية.

وقد تعرضت أهداف التنمية المستدامة، وكذلك سالفتها الأهداف الإنمائية للألفية، للانتقادات لعدم اتساقها مع الالتزامات الدولية القائمة، ولا سيما المعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان، والتي تعتبر جوهرية لإحراز تقدم نحو تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها. عند الحديث عن أهداف التنمية المستدامة، يجب الاخذ في الاعتبار أن هناك الكثير من الشك حول مدى قدرة الإلتزامات الدولية -التي مررت في غياب إطار حقوقي ودون إشارة واضحة إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان الحالية ودون إطار قوي للمساءلة- على القضاء على الفقر والتمييز.

اعترفت لجنة أوضاع النساء (CSW) في تقييمها لأهداف التنمية الألفية لعام 2014 بأن هناك قيود عامة تحول دون مواجهة شاملة النطاق للمشاكل التي تؤثر على حقوق الإنسان للنساء. "تشير تجربة أهداف التنمية الألفية إلى أننا نعرف ما يجب فعله، ولكن تحقيق المزيد من التقدم يتطلب إرادة سياسية قوية وعمل جماعي على المدى البعيد" صرح الأمين العام للأمم المتحدة. كذلك، أشار الأمين العام في تقييمه إلى أنه بالرغم من تحقق بعض المؤشرات المبنية على تعميم منظور المساواة الجندرية، إلا أن الإطار الضيق لهدف المساواة الجندرية لم يتصدى إلى جل أوجه انعدام المساواة الجندرية والتمييز الهيكلي. يجب على أهداف التنمية المستدامة ألا تكرر الخطأ ذاته. من الضروري دمج الرؤى النسوية ومبادئ عالمية حقوق الإنسان وعدم التراجع وعدم التجزئة من أجل مواجهة التحديات المالية والبيئية والحوكمية وتحديات حقوق الإنسان القائمة في السياق العالمي الحالي. يجب على المبادرات والعمليات تعزيز مبدأ يرسخ لأن تحقيق المساواة الجندرية وتمكين النساء وتحقق حقوق الإنسان هي أهداف قائمة بذاتها وليست مجرد أدوات لتحقيق النمو الإقتصادي.

بناء على المسار الحالي لخطاب التنمية، فإنه أمر محوري أن تقوم النساء بتوسيع والمساحات والفرص التي تم خلقها، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في هيئات معاهدات الأمم المتحدة وآلياتها الأخرى. تحتاج النساء إلى المشاركة في العملية المستمرة لتنقيح أجندة 2030 وضمان تطبيق الأهداف دون التخلي عن المكاسب الحالية فيما يخص حقوق الإنسان للنساء، لكي تنتفع النساء والفتيات سواء بسواء من التنمية والنمو الإقتصادي.

إن أهداف التنمية المستدامة حاليا في سنتها الثانية من التطبيق حيث عقدت في عامي 2016 و2017 منتديات رفيعة المستوى على مستويات إقليمية ودولية، مثل المنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى. شهد الأخير إهتمام متزايد من الدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإعداد تقرير حول أهداف التنمية المستدامة. شاركت مصر والمغرب والأردن وقطر بالفعل في الاستعراضات الوطنية الطوعية، كذلك ستجري في 2018 تقييمات في البحرين، مصر، لبنان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، والإمارات العربية المتحدة. لعديد من العوامل -أحداها اللغة- تعرضت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للإقصاء مرارا

[1] http://undocs.org/en/E/CN.6/2014/3

[2] https://www.iwraw-ap.org/

من النقاشات والدعوة الخاصة بحركة النساء العالمية، وعادة ما يكون المشاركون من المنطقة أخر الحضور وصولا إلى الأحداث ذات الصلة، مما يؤثر بالسلب على نشاطهم وحركتهم الإقليمية والوطنية.

بالرغم من أهمية الإنخراط في العمليات الإقليمية والدولية، فإن المساءلة على المستوى الوطني هي ما سيحرك أجندة 2030 للأمام. يريد نشطاء ومنظمات حقوق النساء أن يعرفوا كيف يمكنهم أن يحملوا حكوماتهم مسؤولية استراتيجياتهم ومراجعاتهم وتصريحاتهم وكيفية الانتقال من مجرد خطاب "لن نترك أحدا خلفنا" إلى التأثير في واقع حياة النساء.

في هذا السياق، انطلقت مشاورة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنتدى نساء الجنوب العالمي. حيث كانت تهدف لدعم قدرات منظمات حقوق النساء الإقليمية والوطنية فيما يخص محاسبة حكوماتهم بشأن تطبيق أهداف التنمية المستدامة والإنضمام لجهود المناصرة الدولية.

مؤتمر نساء الجنوب العالمي للتنمية المستدامة

منذ 2012، استمرت المنظمة الدولية لرصد العمل العالمي من أجل حقوق المرأة لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في العمل على تعميق فهم اتفاقية السيداو كأداة تضفي أهمية بالغة لمفاهيم المساواة الفعلية وعدم التمييز. إننا نعمل على إبراز أهمية قانون المعاهدات في تحسين الجدول العالمي أعمال التنمية وعملياتها وخطط العمل على المستوى الوطني الموجهة نحو العدالة الاجتماعية والمساواة الجندرية وتمكين الفئات المهمشة.

نواصل تعزيز التطبيق المحلي للمعايير حقوق الإنسان الدولية من خلال تعزيز قدرات النساء ودعاة حقوق الإنسان على المطالبة بحقوق الإنسان للنساء وتحقيقها.

من أجل تعميق فهمنا لأهداف التنمية المستدامة، أجرينا دراسة استقصائية مع جماعات حقوق النساء حول الطرق التي يفضلون في الانخراط بها في جدول أعمال 2030. كشفت الردود على الدراسة عن الطرق المتنوعة التي تستجيب بها الحكومات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. على سبيل المثال، كانت الحكومات إسناد المسؤولية من خلال وزارة واحدة أو وزارة جديدة أو نهج مشترك بين الوزارات. كذلك، كانت هناك أساليب مختلفة تجاه "الخطوات الأولى" نحو تنفيذ (على سبيل المثال، نهج تطوير السياسات، ونهج التطوير الإحصائي، والمقاربات الوطنية مقابل المقاربات الدولية). كما كانت لجماعات حقوق المرأة أساليب مختلفة للتعامل مع خطة عام 2030؛ من رفع الوعي المجتمعي والتعامل مع الحكومات؛ لإنشاء تحالفات ووضع خطط عمل وأوراق موقف ومؤشرات.

على الرغم من الطموحات السامية فإن أجندة 2030 لا تضم إطار أمتثال يضمن المساءلة بشأن تحقيق الأهداف الموضوعة. تؤمن منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق النساء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأنه يجب وضع قنوات اتصال متبادلة لتسهيل التبادل الحيوي بين المستويات المحلية والعالمية بشأن المعلومات الحالية حول التقدم المحرز في تحقيق المساواة الجندرية على مستوى العالم من أجل ضمان إعطاء الأولوية للمساواة الجندرية وحتى تكون محلية الطابع وذات مغزى. ويمكن لهذا الهيكل أن يخلق تناسقاً بين أهداف التنمية المستدامة ومعاهدات حقوق الإنسان، والمجتمع المدني حول المساواة الجندرية. ومع ذلك، فقد أدركنا أن أي بنية يمكن ينتج عنها حواجز، وبالتالي فنحن ملتزمون بتهيئة منصة تتسم بالصمود والنمو، منصة تشتبك مع العمليات القائمة بالفعل بصورة طبيعية وديناميكية وتكافلية. هكذا انطلق منتدى نساء الجنوب العالمي حول التنمية المستدامة، وهو منتدى يربط بين التجارب المحلية والعمليات العالمية.

في العامين الماضيين، بدأت منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في حشد منظمات حقوق نساء الجنوب العالمي حول أجندة 2030. وقد عُقد أول منتدى نساء الجنوب العالمي في كمبوديا في عام 2016 والثاني في رواندا في وقت سابق من هذا العام. وجمع المنتديان نساء من مناطق مختلفة من الجنوب العالمي، حيث تناولن مفهوم التنمية المستدامة كقضية حقوق نساء ووضعن استراتيجية للعمل بشكل جماعي. شارك عدد قليل من النساء من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الحدثين ولكن القيود على السفر واللغة والتمويل حدت من المشاركة الأوسع.

مشاورة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أدت ردة الفعل المعادية للديمقراطية في مرحلة ما بعد "الربيع العربي" في العديد من البلدان العربية إلى تقليص المساحات الديمقراطية لمؤسسات حقوق الإنسان للنساء وغيرها من منظمات المجتمع المدني في المنطقة والتي تحول دون العمل بحرية وفعالية. يفرض قانون المنظمات غير الحكومية الجديد (في مصر) قوانين تقييدية للغاية على المنظمات غير الحكومية ولا سيما فيما يتعلق بتلقي التمويل الأجنبي، حيث يمكن أن تستغرق عملية الموافقة على المنح أشهرًا طويلة. قد تعوق البيئة السياسية الحالية في المنطقة حقوق النساء والفتيات والوصول إلى الفرص، بما في ذلك في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

مع الأخذ في الاعتبار الوضع التقييدي المذكور أعلاه، علاوة على الحاجة إلى مشاركة أكبر لمنظمات حقوق النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المناقشات حول التنمية المستدامة، تعاونت منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مع منظمات حقوق النساء في المنطقة لتنظيم مشاورة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. سعت المشاورة الإقليمية إلى خلق مساحة تمكن لنشطاء حقوق النساء من مناقشة التحديات الخاصة بأولويات التنمية المستدامة وحقوق النساء في المنطقة، بما في ذلك الحواجز الهيكلية التي تحول دون تنفيذها، والحشد حول الاستراتيجيات الجمعية للدعوة في دولهم وإحداث تأثير على حكوماتها، وكذلك المشاركة في المناقشات الإقليمية والعالمية. كانت بعض أهدافنا كالآتي:

- **تعزيز قدرة النشطاء والمنظمات المدافعة عن حقوق النساء على المشاركة الفعالة في عملية أهداف التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال إستراتيجية المشاركة والتعلم.**
- **إدماج النهج الحقوقي من خلال استخدام إطار اتفاقية السيداو كآلية لإخضاع الحكومات للمساءلة عن التزاماتها المعلنة في أجندة 2030.**
- **وضع استراتيجيات وخطط وطنية / إقليمية لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحميل الحكومات المسؤولية التزاماتها المعلنة. سيتم دعم هذه الأنشطة من خلال جهود المشاركين في جمع التمويلات.**

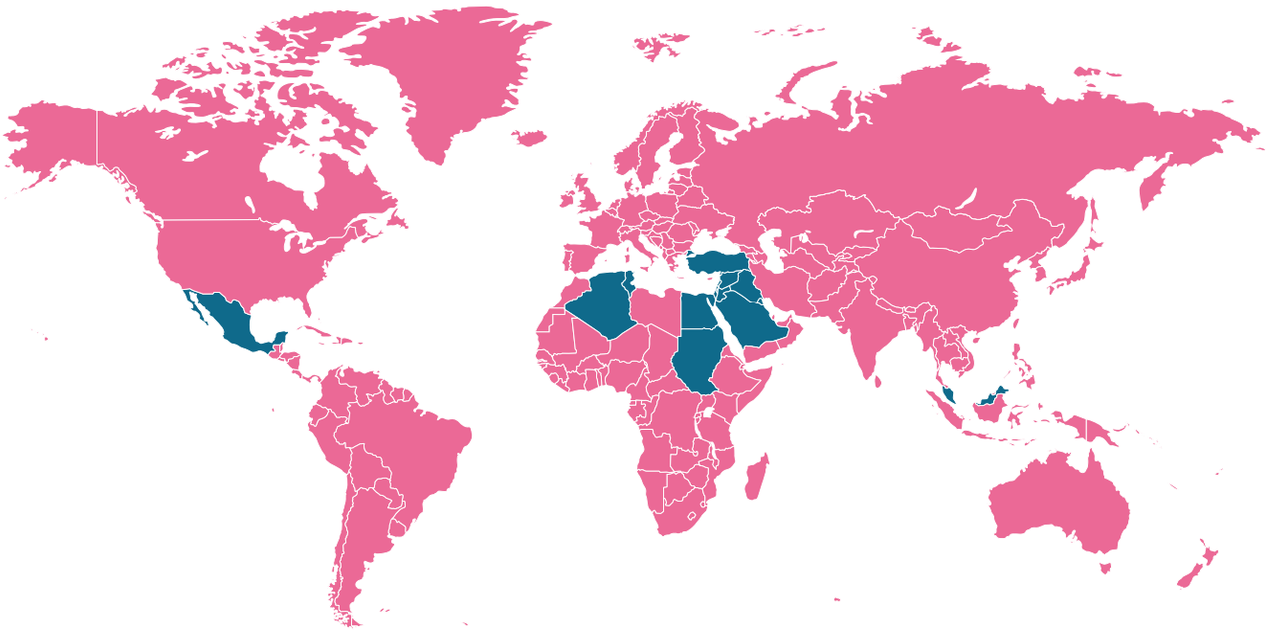

مؤسسة المرأة الجديدة، مصر
الرابطة السورية للمواطنة، لبنان
ملتقى سوريات يصنعن السلام، سوريا
منظمة نساء مجتمع تكاب المحلي، ايران
نساء ضد العنف، الناصرة
الإتحاد التونسي للتضامن الإجتماعي، تونس

مركز دراسات النوع، السودان
الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، فلسطين
منظمة حواء للإغاثة والتنمية، العراق
منظمة الخط الإنساني، الكويت
اتحاد المرأة الأردنية، الأردن
كحل: مجلة لأبحاث الجسد والجندر، لبنان

وكانت المنظمات والدول التالية ممثلة في الجمع.
حركة شباب إفريقيا، الجزائر
جمعية العمل النسوي لرعاية وتأهيل المرأة، فلسطين
مؤسسة قضايا المرأة المصرية، مصر
مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي، لبنان
مركز بحوث الصحراء / المنتدى المصري للتنمية المستدامة، مصر

التحليل السياسي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأهداف التنمية المستدامة

حقوق الإنسان والتنمية المستدامة: العملة السياسية لأهداف التنمية المستدامة

لا يزال هناك انفصال واضح بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، سواء من حيث اللغة أو التنفيذ. ولا يزال يتعين على الأطراف الرئيسية في التنمية المستدامة إدماج حقوق الإنسان بالكامل في عملهم. لا تختلف خطة عام 2030 في هذا الشأن. بالرغم من أن الإعلان الأجندة يعترف بحقوق الإنسان، إلا الأهداف والغايات لا تشير إلى حقوق الإنسان أو صكوك حقوق الإنسان. وكما لاحظ نيل هيكس من منظمة هيومان رايتس فيرست، فإن "العديد من الأهداف لها محتوى حقوقي ضمني أو خفي، لكن حذف المصطلح الفعلي هو أمر جدير بالملاحظة كما أنه مؤشر على مناخ عالمي تدفع فيه المزيد والمزيد من الدول بقوة ضد المعايير العالمية لحقوق الإنسان ويصم الضغوط الدولية للترويج لفكرة أن الامتثال لتلك المعايير هو تدخل غير مقبول في سيادتها".

من المهم أن نعترف بأن إطار حقوق الإنسان وأدواتها لا تعتمد على أي نموذج اقتصادي بعينه أو تقوم على أساسه، في حين يستند إطار التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة تحديدا على أجندة نيوليبرالية. يقدم لنا الكاتب كومي وآخرون (2013: 539) المفارقة الواضحة التي مفادها أن " تؤثر السياسات النيوليبرالية للخصخصة وتحرير التجارة وخفض الإنفاق الحكومي على تحقيق التنمية المستدامة".

وكما ذكرنا من قبل، فقد شهدنا زيادة في عدد البلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تقدم تقارير طوعية عن أهداف التنمية المستدامة، إلا أن جودة هذه التقارير ودقتها لا تزال قيد المناقشة والتدقيق.

هذا يثير عدة أسئلة.

- كيف يقارن اهتمام المنطقة بأهداف التنمية المستدامة بسجلها في رفع التقارير إلى آليات حقوق الإنسان، واتفاقية السيداو على وجه الخصوص؟
- ما هي القوى التي تأجج حماس دول المنطقة لرفع تقارير عن أهداف التنمية المستدامة؟
- كيف نضمن أن تركز مشاركة الدول في أهداف التنمية المستدامة على التزامات حقوق الإنسان القائمة في دول المنطقة، وأن تعكس الجغرافيا السياسية والواقع المعاش في المنطقة؟

[4] http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/70/274

[5] "يستند جدول الأعمال الجديد [...] إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان [...] (فقرة 10)
"نعيد التأكيد على أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي." (فقرة 19)
أجندة 2030 للتنمية المستدامة: http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E

[6] http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E

[7] http://www.huffingtonpost.com/neil-hicks/the-sdgs-missed-opportunity-on-human-rights_b_8164384.html

[8] https://ayildiz.yasar.edu.tr/wp-content/uploads/2011/01/Kumi.pdf
التقييمات القومية التطوعية: ماذا تضع الدول في أولوياتها؟ http://www.together2030.org/wp-content/uploads/2017/07/FINAL-Together-2030_VNR-Main-Messages-Review-2017.pdf

مقارنة سجل رفع عن اتفاقية السيداو في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمنتدى السياسي الرفيع المستوى

الدولة	التقرير القومي التطوعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى	آخر تقرير لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء	التقرير القادم لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء	اتباع تقارير اتفاقية السيداو
البحرين	2018	2014	2019	✓
مصر	2016, 2018	2010	2014	✗
الأردن	2017	2017	2021	✓
الكويت	2019	2017	2021	✓
لبنان	2018	2015	2019	✗
المغرب	2016	2008	2014	✗
فلسطين	2018	2018	2022	✓
قطر	2017, 2018	2014	2019	✓
المملكة العربية السعودية	2018	2018	2022	✓
السودان	2018	ليس من الموقعين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء		
تونس	2019	2010	2014	✗
تركيا	2016	2016	2020	✓
الإمارات العربية المتحدة	2018	2015	2019	✗

تظهر المقارنة السابقة أنه على الرغم من أن العديد من الدول التي ترفع تقارير عن أهداف التنمية المستدامة تتبع دورات التقرير في رفع تقارير السيداو، فهناك العديد من الدول لا تقوم بهذا، وفي حالة السودان، لم توقع الدولة على الاتفاقية. لا يزال الأمر قيد النقاش ما إذا كان تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات يمكن اعتباره معيارًا لمساءلة الدول عن التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، خاصة بالنظر إلى العديد من حالات التضليل وسوء التمثيل التي اقترفتها الدول خلال المراجعات. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أهمية أن التزام الدول القانوني بتنفيذ الحقوق المعترف بها في المعاهدة بمجرد التصديق عليها.

ومن المهم أيضاً التذكير بأن معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد صدقت على اتفاقية السيداو مع وجود تحفظات، ومعظم التحفظات تتعلق بالمواد 2 و 9 (2) بشأن منح النساء حقوقاً متساوية مع الرجال فيما يتعلق بجنسية الأطفالهن، 15 (4) منح الرجال والنساء نفس الحقوق فيما يتعلق بالقانون المتعلق بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم، 16 بشأن القضاء على التمييز ضد النساء في جميع الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، و29 (1) حل النزاعات بين الدول الأطراف بشأن تطبيق اتفاقية السيداو من خلال المفاوضات التي أخفقت في مرحلة التحكيم وعند النظر فيها أمام محكمة العدل الدولية. إن هذه التحفظات هي تحدٍ آخر يجب أن ندركه عندما ننتقل إلى إطار حقوق الإنسان لنسائل دولنا على التزاماتها تجاه حقوق الإنسان.

[9] https://www.fidh.org/en/region/north-africa-middle-east/saudi-arabia/women-s-rights-in-saudi-arabia-the-saudi-version-highly-criticized-by

الدولة	تاريخ التصديق على أو دخول (أ) اتفاقية السيدا	التحفظات	تاريخ التصديق على أو دخول (أ) البروتوكول الإختياري
الجزائر	22 مايو 1996	المواد 2، 15 (4)، 16، 29	
البحرين	18 يونيو 2002 (أ)	المواد 2، 9 (2)، 15 (4)، 16، 29 (1)	
جزر القمر	31 أكتوبر 1994	لا يوجد تحفظات	
جيبوتي	2 ديسمبر 1998 (أ)	لا يوجد تحفظات	
مصر	18 سبتمبر 1981	المواد 2، 16، 29	
ايران	ليست طرف في الاتفاقية		
العراق	13 أغسطس 1986 (أ)	المواد 2 (و)، (ز)، 16، 29 (1)	
اسرائيل	3 أكتوبر 1991	المواد 7(ب)، 16	
الأردن	1 يوليو 1992	المواد 9 (2)، 16 (1ج) (1د) و(1و)	
الكويت	2 سبتمبر 1994 (أ)	المواد 9 (2)، 16 (و)، 29 (1)	
لبنان	21 أبريل 1997	المواد 9 (2)، 16 (1ج) (1د) (1و)، 29 (1)	
ليبيا	16 مايو 1989	المادتان 2 و16	18 يونيو 2004 (أ)
المغرب	21 يونيو 1993 (أ)	المواد 2، 15 (4)، 29	
موريتانيا	2001	تحفظ عام	
عمان	7 فبراير 2006 (أ)	المواد 9 (2)، 15 (4)، 16 (1أ، ج، و)، 29 (1)	
فلسطين	2 أبريل 2014 (أ)	لا يوجد تحفظات	
قطر	29 أبريل 2009 (أ)	المواد 2 (أ)، 9 (2)، 15 (1)، 15 (4)، 16 (1أ)، (1ج)، (1و)، 29 (1)	
المملكة العربية السعودية	7 سبتمبر 2000	المواد 9 (2)، 29 (1)، تحفظ عام	
السودان	ليس طرف في الاتفاقية		
سوريا	28 مارس 2003 (أ)	لا يوجد تحفظات	
تونس	23 سبتمبر 2008 (أ)	لا يوجد تحفظات	23 سبتمبر 2008 (أ)
تركيا	20 دسيمبر 1985 (أ)	المادة 29 (1)	29 أكتوبر 2002
الإمارات العربية المتحدة	6 أكتوبر 2004 (أ)	المواد 2 (و)، 9، 15 (2)، 16، 29 (1)	
اليمن	30 مايو 1984 (أ)	المادة 29 (1)	

أهداف التنمية المستدامة والجيولوجيا السياسية الإقليمية

هناك تنوع والعديد من أوجه التباين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات على المستوى الإقليمي. بالرغم من أن العديد من دول المنطقة تصدر صورة خارجية للحداثة والتقدم التكنولوجي، فنحن غالبًا ما تحكمنا القبلية والدين. هذا بالإضافة إلى غياب المساواة والعدالة في العديد من مجالات الحياة. يعد غياب المساواة في الثروة قضية رئيسية في المنطقة، حيث تستحوذ 10٪ من المنطقة على أكثر من نصف ثروة المنطقة العربية. كان من المفترض أن تقوم الأمم المتحدة بنشر تقرير حول هذا القضية، إلا أنه أزيل بسبب ضغوط من بعض الدول بما في ذلك المملكة العربية السعودية.

يتكرر غياب المساواة في الثروة عندما يتعلق الأمر بالتعليم. التعليم الخاص وما له من دلالات على كونه تعليمًا أفضل لا يمكن إلا للأثرياء الحصول عليه، أما التعليم العام فهو خيار الفقراء. على سبيل المثال في تركيا، يتم تحويل المزيد من المدارس العامة إلى مدارس دينية، حيث يُجبر الطلاب الذين لا يستطيعون تحمل نفقات المدارس الخاصة على التسجيل حتى إذا كانوا لا يرغبون في اختيار التعليم الديني. إن غياب المساواة في التعليم يطول النوع الاجتماعي كذلك، حيث لا زالت الفتيات تواجه صعوبات في الحصول حتى على التعليم الابتدائي في بعض بلدان المنطقة.

هناك قضية أخرى تؤثر على الجغرافيا السياسية في المنطقة وهي كيفية تعاملنا مع القضايا التي يواجهها اللاجئون. لا تتحمل ما يكفي من الدول، بما فيها الأردن، مسؤولية اللاجئين. تواجه اللاجئات الكثير من الصعوبات الاقتصادية الاجتماعية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما نرى العمال المهاجرين، وخاصة النساء، يعملون في جميع أنحاء المنطقة في ظروف تشبه العبودية في العصر الحديث دون اللجوء إلى العدالة. في تركيا، ازدادت أعداد الزيجات المبكرة والقسرية، والزواج المتعدد، وهي من أكثر أعمال العنف القائمة على النوع الاجتماعي التي تستهدف كلا من النساء السوريات –بشكل رئيسي- والتركيات، بسبب النزوح والفقر والضياع، وهي النتيجة الحتمية للحرب. علاوة على ذلك، يتم إضفاء الشرعية على هذه الممارسات بوصفها أنماط وعادات ثقافية ودينية. تحول الزيجات المبكرة والقسرية دون حصول الفتيات اللاجئات على الحق في التعليم. يظهر حاجز اللغة ومشكلة معادلة الشهادات الدراسية والمشاكل المالية كعوامل أساسية للزواج المبكر والزواج القسري، بالإضافة إلى غيرها من العوامل.

نحن بحاجة إلى الاعتراف بأن حقوق الإنسان قابلة للتطبيق عالمياً وعلى الجميع بما في ذلك اللاجئين.

– الأردن

أهداف التنمية المستدامة والتزامات حقوق الإنسان

شاركنا نحن من الأردن تجربتنا أن بلدنا منخرط بنشاط في أهداف التنمية المستدامة وتطبيقها، لكن عندما يتعلق الأمر بأي إصلاحات تخص حقوق الإنسان للنساء، نجد أن الحكومة تستمر في اللجوء إلى العذر المعتاد وهو عدم توفر أموال إضافية. ولذلك، حتى إذا استخدمنا أهداف التنمية المستدامة كأداة للتعجيل إحراز تقدم في إعمال حقوق الإنسان للنساء، فإننا ندرك أنه لا يمكن إحداث تغيير حقيقي دون إرادة سياسية من جانب الحكومة.

وبينما نستمر في الاشتباك مع العمليات والأطر الدولية، سواء كانت أهداف التنمية المستدامة أو لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية أو تنمية دون تحقيق حقوق الإنسان للنساء. وكثيراً ما نرى أن خطاب الحكومة حول حقوق الإنسان للنساء مجرد خطاب تجميلي، مثلما هو الحال عند تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. ولا يختلف الأمر كثيرا عندما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. نحن ندعو إلى أن تكون التنمية المستدامة قائمة على مبادئ حقوق الإنسان. لا يمكن أن تقتصر حقوق الإنسان الخاصة بالنساء على الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة الجندرية، بل يجب أن تكون شاملة لقطاعات متعددة من البيئة إلى التكنولوجيا.

[10] https://www.unwatch.org/un-sells-3-womens-rights-bodies-oil-rich-saudi-arabia/

[11] http://bit.ly/sdgpalestine نيطسلف يف لمشاملا ةيمنتلا ةيمتحا :انفلخ جاً دحا كرتنا ال

آليات هيئات المعاهدات المختلفة، من المهم الإشارة إلى أننا نحتاج إلى أطر وصكوك إقليمية فاعلة تراعي التحديات والسياقات الخاصة بالمنطقة. إن غياب الثقة في فعالية العمليات الدولية لا يقتصر على الدول بل يمتد إلى المجتمع ككل، بما في ذلك المجتمع المدني والمجموعات النسوية. في فلسطين على سبيل المثال، نستمر في المشاركة في اتفاقية السيداو رغم علمنا أنها قد لا تكون كافية لضمان أن حقوق الإنسان للنساء لن تقبع في ذيل قائمة الأولويات الوطنية الأخرى. ومع ذلك، فإننا نعتبرها فرصة لممارسة دورنا كمجتمع مدني في محاسبة الدولة وأيضاً كطريقة لإمداد النساء ببعض القوة من خلال تعزيز قدراتنا. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أنه إذا أردنا إقامة روابط بين إطار حقوق الإنسان وإطار التنمية المستدامة، فإننا نحتاج إلى أن نتجاوز المستوى الدولي إلى ما هو أبعد ونطور الأطر والصكوك والعمليات الإقليمية التي تزرع ثقة أكبر في جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة.

نريد أن نرى الحكومات تقيم روابط حقيقية بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان التي تمكن النساء من الحياة بكرامة.

- مصر

التنمية (المستدامة) في فلسطين المحتلة

وكما ذكرنا من قبل، نحن منطقة متنوعة ومتباينة، ولا يكتمل التحليل السياسي للمنطقة دون وضع الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين في قلب هذا التحليل. بالرغم من أن الصراعات والعسكرة هي قضايا تشكل تحديات للمنطقة بشكل هيكلي وأصبحت مرادفاً للمنطقة، فإننا نرفض السماح بإدراج الاحتلال تحت هذه التحديات، حيث أن التحديات التي يفرضها الاحتلال، بما في ذلك آثارها على النساء والفتيات، هي فريدة ومحددة السياق.

كيف يمكننا مناقشة التنمية في دولة محتلة؟ كيف نفهم أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بدولة محتلة؟ ظللنا نعود إلى هذه الأسئلة خلال فترة التشاور. حسر مفهوم التنمية في الهامش في فلسطين وقصره على إطار التنمية الإنسانية فقط. لم نعد نتحدث عن التنمية على المدى الطويل لفلسطين وأصبحنا لا نتحدث سوى عن حلول فورية فقط. هذا الأمر يحتاج إلى معالجة. يبدو الأمر كما لو أننا نقبل وضع الاحتلال على المدى الطويل دون أن يكون هناك أي تطور ممكن في هذا السياق، مما يجعلنا يتساءل عن وضع هدف التنمية المستدامة 17. كيف يمكننا في حالة احتلال تنفيذ هذه الأهداف وتحقيقها؟ ليس لدينا سيطرة على مواردنا، بما في ذلك الوصول إلى الموارد المائية والحصول على المياه النظيفة، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على النساء. بحلول عام 2020، ستكون غزة غير قابلة للسكنى بسبب التلوث الناجم عن الصراع المستمر، علاوة على زيادة عدد السكان وارتفاع معدلات البطالة. لا يمكن غض النظر عن تجريم جهود التحرير الوطني لفلسطين وما يتعلق بها من حالات اعتقال وقتل. في حالة السجن، كيف سيتم دمج هؤلاء الأشخاص في المجتمع بعد خروجهم؟ ويجب النظر إلى مثل هذه التحديات المقتصرة على أوضاع الاحتلال والالتزامات التي تتجاوز الحدود الإقليمية والاعتراف بها، هذا إذا أردنا الحديث عن التنمية المستدامة في سياق الاحتلال.

ولتحقيق هذه الغاية، في شهر يوليو من عام 2018 قدم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية،و تحالف المنظمات غير الحكومية لحقوق النساء من أجل تطبيق اتفاقية سيداو في دولة فلسطين المحتلة، ومنظمة منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تقريراً إلى افتتاحية كل من استعراضيّ اتفاقية السيداو وأهداف التنمية المستدامة في فلسطين. يهدف التقرير إلى التأكد من أن حقوق الإنسان هي محور تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن المساواة الجندرية تتقاطع مع أجندة التنمية بأكملها. كذلك حقق التقرير في ماهية التطور في ظل الاحتلال. استخدم أعضاء لجنة السيداو التقرير لدمج التزامات الدول في إطار أهداف التنمية المستدامة بما يتجاوز الهدف 5 المتعلق بالمساواة الجندرية إلى الحوار البناء مع الدولة. لن تؤدي أهداف التنمية المستدامة إلى إحداث تغيير تحولي في فلسطين ما لم يتم تتحدي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاحتلال بشكل جماعي. خلال عام 2018، لم يتمكن وفد الدولة من فلسطين من استخراج تأشيرات لدخول الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم تقريرها الوطني الطوعي الأول إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وهذا يدل على أن أجندة 2030 لا تمثل تحديا للوضع الراهن للسياسة الجيوسياسية بشكل حقيقي.

لا يتخذ المانحون أي تدابير لمجابهة احتلال لا يسمح بأي تنمية مستدامة وإنهائه.

- فلسطين

حقوق النساء هي حقوق الإنسان: مقتطفات من نقاشاتنا

نحن ندرك أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تفتقر إلى التجانس فيما يخص مستوى الدخل والوضع السياسي والموارد الطبيعية والتنمية والثقافة والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها من العوامل التي تشير إلى التنوع، وغياب المساواة في المنطقة.

إن الاعتراف بذلك لهو أمر أساسي حتى لا يؤدي الاستعراض الإقليمي للقضايا ذات الأولوية المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة إلى الإبقاء على المفاهيم الخاطئة فيما يتعلق بالجغرافيا السياسية العالمية التي غالباً ما تظهر المنطقة كوحدة واحدة موحدة.

كذلك فإن تحليلنا يأخذ القوى التي تعمل ضد حقوق المرأة والمساواة الجندرية في عين الاعتبار. كيف تؤثر سياسات والقرارات على المستوى الكلي على قضايانا وعملنا على المستوى المحلي؟ إن للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية، سواء داخل المنطقة أو خارجها، آثار فادحة على حماية حقوق الإنسان، حيث تستخدم هذه الأخيرة كورقة مساومة لإعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية والتجارية. في بعض الحالات، تجتمع الدول وتتحد في المنتديات والأخويات غير المرئية لا علم لنا بها، وفي حالات أخرى تتقلد بعض الدول مناصب قيادية داخل الهيئات الدولية لحقوق الإنسان في ذات الوقت الذي تظل انتهاكات حقوق الإنسان في بلادها دون أن يتم التصدي لها.[11]

لذلك، بينما نشارك بعض القضايا ذات الأولوية في هذا الجزء، فإننا نؤكد على أن هذه القضايا مترابطة وتعتمد على بعضها البعض.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء

إن الممارسات الأبوية والتفاوتات الهيكلية والأشكال المتعددة للتمييز في القوانين والممارسات تشكل تحديا دائما في وجه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء، مما يعني أن النساء لا زلن محرومات من التمتع بهذه الحقوق على قدم المساواة مع الرجال. كذلك فإن القوة المتزايدة والحصانة التي أصبح للقطاع الخاص يتمتع بها في منطقتنا تزيد من تفاقم هذا الوضع في مواجهة التنمية الوطنية القائمة على البنى التحتية والتكنولوجيا.

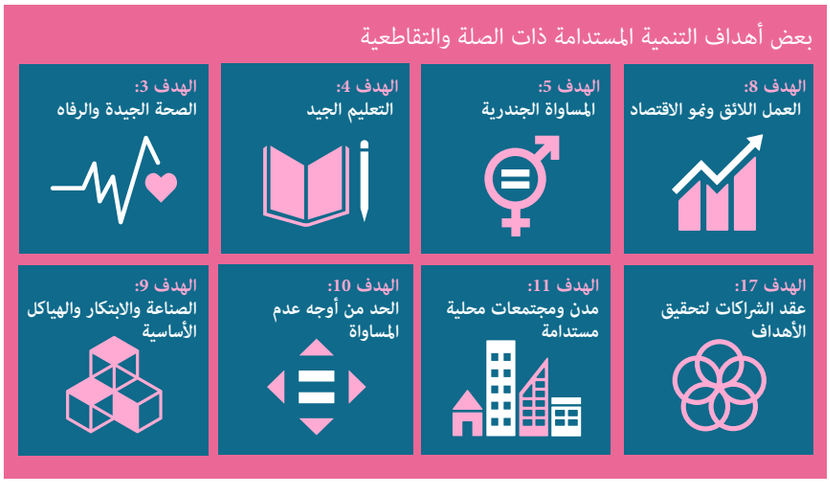

العاملات

تساهم النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شأنهن شأن النساء حول العالم، في الاقتصاد وسوق العمل من خلال العمل مدفوع أجر وغير المدفوع الأجر في المجالين العام والخاص. ومع ذلك، فإن المشاركة المتزايدة للمرأة في سوق العمل ذات ارتباط وثيق بالإيديولوجية النيوليبرالية التي ترى النساء بوصفهن قوة عاملة غير مستغلة إلى حد كبير يمكنها أن تحقق إنتاجية عالية والمزيد من الأرباح. وهذا يعني أن عدم المساواة وعلاقات القوة غير المتكافئة التي تواجهها المرأة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتم استغلالها بشكل أكبر لتخفيض قيمة عمل النساء وضعهن في أسفل سلاسل القيمة العالمية وعدم الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر كأعمال فعلية. نحن بحاجة إلى تجاوز إطار تمكين النساء لأن "إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء يمكن أن يكون بحد ذاته تحويليًا، ليس فقط في ضمان تلبية احتياجات النساء المادية المباشرة، ولكن أيضًا في إعادة تشكيل علاقات القوة غير المتكافئة بشكل جذري". وشملت المناقشات المواضيع التالية:

لا يزال إسهام النساء في القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأدنى في العالم، إلا أن محاولات زيادة هذه النسب لا تأخذ في الاعتبار الأعمال الرعائية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء بشكل يومي. بالرغم دخول المزيد من النساء في قوة العمل المدفوعة الأجر، إلا أن تقسيم العمل غير المدفوع الأجر بين الرجال والنساء يبقى دون تغيير، مما يضع عبئا إضافيا على كاهل النساء لتولي أعباء العمل المدفوعة وغير المدفوعة.

لا تزال حقوق الإنسان للعاملين بالمنازل والعمال المهاجرين تشكل تحديًا في المنطقة. حيث تهاجر النساء من خارج المنطقة ومن داخلها للعمل في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومعظمهن من البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان المتأثرة بالصراع في المنطقة. هناك "حاجة ماسة لإعادة استكشاف مفهوم الهجرة على أساس الجندر والتفكيكه كظاهرة ليست حديثة، رغم أنها باتت أكثر تعقيدا بسبب العصر النيوليبرالي". كما ناقشنا أيضا الإرث الاستعماري الذي خلف لنا الحدود التي أقيمت في المنطقة وتأثيرها على العلاقات وإمكانية التنقل عبر البلدان.

الثقافة والدين

من حق النساء التمتع بجميع نواحي الحياة الثقافية والمشاركة فيها والمساهمة فيها، بما في ذلك حقنا في "المشاركة النشطة في تحديد التراث الثقافي وتفسيره، وتحديد أي التقاليد أو القيم أو الممارسات الثقافية التي يجب الاحتفاظ بها وإعادة توجيهها وتعديلها ايها يجب التخلص منه". كذلك هناك جانب آخر ينبغي مراعاته عند مناقشة حقوق المرأة وخلفيتها الثقافية والدينية هو أنه هناك توجه عام نحو المطالبة "بالحصانة ضد أحكام المساواة الجندرية على أساس الحرية الدينية " وفقا الخرائط السابقة لتحفظات بلدان المنطقة على اتفاقية السيداو (سيداو). فيما يلي بعض القضايا التي تهمنا.

إن حرية ممارسة الإبداع والابتكار أمر جوهري للنساء والفتيات. كذلك فإن التركيز على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لا يزال مهمًا، إلا أن ظهور هذه المجالات لا ينبغي أن يسحب البساط من أسفل المجالات الفنية. يجب أن يكون لنا الحق في اختيار المهارات والمعارف التي نود التفوق عليها وتعلمها.

إن الحفاظ على معارف وممارسات الشعوب الأصلية وتوثيقها، لا سيما تلك المتعلقة بالمرأة، أمر ضروري

يجب إنهاء التمييز على أساس الدين أو الانتماءات القبلية، بما في ذلك التمييز والعنف ضد الأقليات الدينية.

هل تملك النساء في مجتمعاتنا السلطة أو يستطعن الوصول إلى المناصب التي تمكنهن من تحديد هويتهن المجتمعية والجماعية أم أن رجال هم من يقومون بالأمر نيابة عنهن على الدوام؟

يجب مناقشة الحق الملكية والميراث ضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء، وهذا أمر من الأهمية بمكان لا سيما في منطقتنا.

يجب على الحكومات التوقف عن وضع سياسات موجهة للأسرة التي تتعاطى مع النساء كمواطنات درجة ثانية، ولا تقدرهن إلا إذا كنّ أمهات ومقدمي الرعاية للأسرة. كذلك يجب على الحكومات التوقف عن إضفاء الشرعية على سياساتها التمييزية ضد الساء باسم الثقافة والدين. كما ينبغي على الحكومات أيضا أن تكف عن تكرار عمل المجتمع المدني المستقل ومهامه من خلال المنظمات غير الحكومية التي تديرها الحكومة لنشر السياسات الأبوية والتمييزية ضد المرأة.

[12] https://www.escr-net.org/resources/primer-womens-economic-social-and-cultural-rights
[13] http://kohljournal.press/radical-dissent-feminist-survival/
[14] https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N12/459/30/PDF/N1245930.pdf?OpenElement
[15] http://www.musawah.org/sites/default/files/Culture%2C%20Religion%20and%20Gender.pdf

السلام والنزاع والأمن

الكثير منا يعيش ويعمل في سياقات الصراع المستمر أو الاحتلال أو حالات ما بعد الصراع، والأثر غير المتناسب والفريد الذي تخلفه النزاعات المسلحة على النساء والفتيات الذي ينال من واحتياجاتهن أثناء النزاع، ويطال والعودة إلى الوطن وإعادة التوطين والتأهيل والإدماج والتعمير بعد الصراع. وعليه، فإننا نواصل العمل على كل هذه القضايا. وعلى الرغم من أن ادماج الصكوك القانونية الدولية كقرار رقم 1325 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتوصيات العامة للجنة السيداو رقم 30 بشأن النساء في حالات منع نشوب الصراعات والنزاعات وحالات ما بعد الصراع أمراً مشجعاً وموضع ترحيب، إلا إننا نشعر بخيبة الأمل وعدم الرضا عن عدم فعالية التنفيذ. من بين دول المنطقة، لم تعتمد سوى العراق والأردن وفلسطين خطط عمل وطنية لدعم قرار مجلس الأمن 1325، وحتى في هذه البلدان يسود شعور بأن الالتزام بالقرار ورأب تأثير النزاع المسلح على النساء والفتيات بشكل عام لا يزال كلام على ورق ليس إلا. التي وقد تمت مناقشتها بعض المسائل المثيرة للقلق، وهي:

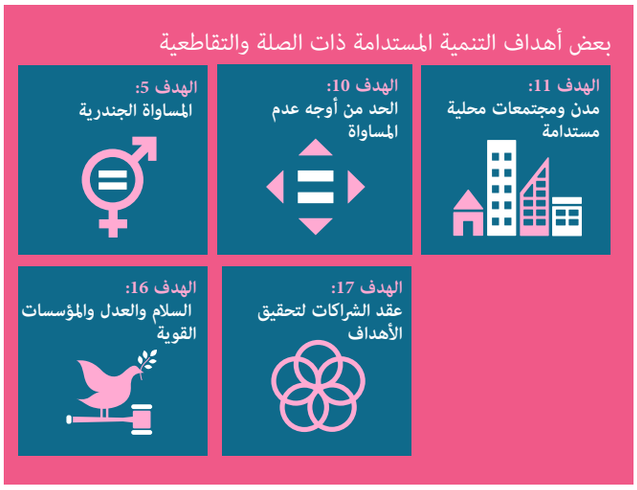

- يجب النظر في جميع الجوانب المتعلقة بتأثير النزاع المسلح على النساء والفتيات، فإن التحديات المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليات السلام ودورها في صنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات وحلها لا تتم مناقشتهما بما فيه الكفاية. بينما تعيد الصكوك القانونية الدولية تأكيد ذلك، إلا أن الكثيرين منا يرون أن التنفيذ الفعلي ما هو إلا عملية صورية تجميلية ومسألة إجراءات ليس إلا. وقد أصبحت مشاركة المرأة رمزية وقد يتمثل أحيانا في وضع إمرأة واحدة فقط على طاولة المفاوضات، وحتى في الحالات التي استوفيت فيها كوتة النساء، لم يكن للنساء مساحة للمشاركة وإبداء آرائهن بسبب المواقف الأبوية واختلالات القوى بين النساء والرجال.

- هناك مسبب إضافي للإحباط يتمثل في مراقبة وكالات الأمم المتحدة لمشاركة النساء، حيث تأتي النتائج على هيئة أعداد فحسب دون تحليل أدق للنظر فيما إذا كانت المشاركة فاعلة أم لا. وكان هناك توافق في الآراء بيننا على الحاجة إلى تجاوز التقارير والطعن في ماهية مشاركة المرأة.

- بينما يشير قرار مجلس الأمن 1325، وخاصة في المادة 8، إلى الحاجة إلى وضع تدبير "دعم مبادرات السلام النسائية المحلية والعمليات التي يقوم بها السكان المحليون لتسوية النـزاعات"، فإن واقع تجربتنا يشير إلى أن العمل الهام الذي تقوم به النساء في القرى وعلى مستوى القواعدة الشعبية لا يلقى التقدير او الدعم الواجبين.

- وحتى في البلدان التي انتهى فيها النزاع بشكل رسمي، فإن الأسباب الهيكلية للصراع والعنف لا زالت قائمة وأبعد ما تكون عن الحل. ولا تزال هناك قضايا قائمة ويجب معالجتها، مثل الاختفاء القسري وتقييد عمل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

- وينبغي أيضا معالجة الآثار المجندرة التي تخلفها النزاعات الناجمة عن التهجير القسري. وبسبب النزاعات المسلحة الداخلية في بعض بلدان المنطقة، اضطرت النساء اللواتي فقدن منازلهن والأوطانهن إلى الانتقال إلى المدن، وهناك يعانين مرارة الفقر والتمييز في معظم الحالات.

- لقد نظرنا أيضًا في تأثير القرارات التي تتخذ في شمال العالم -وبواسطة المسؤوليه- على منطقتنا كنموذج الإمبريالية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في تعريف الإرهاب كما يتفق ومصالحها أو في وضع سياسات تنظيم الهجرة واللاجئين. كيف نحمل البلدان المسؤولية تأثير سياساتها خارج الحدود الإقليمية؟ رغم أن التوصية العامة رقم 30 من اتفاقية السيداو تحدد التزامات الدول الإقليمية والخارجية، إلا أننا ندرك أن العديد من بلدان المنطقة قد أبدت تحفظاً على المادة 29 (1) بشأن حل النزاعات بين الدول الأطراف.

وصول المرأة إلى العدالة

إن للوصول إلى العدالة، أو بالأحرى إنعدامه، تجليات متعددة في بلداننا، وغالباً ما توجد قواسم مشتركة في هذا الصدد بين الدول في جميع أنحاء المنطقة. تتنوع القضايا المتعلقة بالوصول إلى العدالة بين الحاجة إلى الإصلاح التشريعي، وإحلال القوانين العرفية محل القوانين الوطنية ومعايير حقوق الإنسان والتوجهات الأبوية للجهات القضائية الفاعلة، والحاجة إلى المزيد من النساء في الجهات القضائية الفاعلة، وغياب الوعي بالقوانين والنظام القانوني، علاوة على الحواجز الاقتصادية التي تحول دون الوصول إلى العدالة. وشملت بعض مناقشاتنا النقاط التالية:

بعض أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والتقاطعية

الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

الهدف 5: المساواة الجندرية

- القوانين العرفية، لا سيما تلك التي تتعلق بقانون الأسرة المسلمة، لا تزال تتمتع بالسيادة في العديد من البلدان في المنطقة، حتى في الحالات التي تنتهك فيها الدستور و/أو مبادئ حقوق الإنسان. ويتجلى ذلك في تحفظات معظم البلدان في المنطقة على المادة 16 من اتفاقية السيداو والتي تتعلق بالقضاء على التمييز ضد النساء في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية. بعضنا يحارب هذا الشكل من التمييز ضد النساء من خلال الدعوة إلى العلمانية والفصل بين الدين والدولة، بينما يستخدم الآخرون نهج حقوق الإنسان والنسوية لمناقشة المساواة الجندرية في قانون الأسرة المسلمة.

- هناك حاجة إلى نهج متعدد المحاور لضمان وصول المرأة إلى العدالة التي تتعدى تقديم القوانين وإصلاحها. فعلى سبيل المثال، وضعت منظمات مستقلة لحقوق النساء في تركيا برامج لتعليم الكبار، حيث تستخدم تلك المنظمات آلية التعلّم من الأقران لخلق الوعي بين النساء بشأن حقوقهن والقوانين ذات الصلة. وتم تطبيق هذا النموذج التدريبي لسنوات بالتعاون مع مؤسسات الدولة حتى عام 2011. وبما أن السياسات الحكومية حول المساواة الجندرية وحقوق النساء قد تغيرت بشكل ملحوظ على مدار العقد الماضي، إلا أنه لم يعد من الممكن تطبيق هذا النموذج بالتعاون مع مؤسسات الدولة.

- كما ينبغي أن تشمل التوعية النواحي الإجرائية للقوانين، ولا يجب ان تقتصر على الجوانب الموضوعية. كيف نضمن أن النساء ذوات الدخل المنخفض، أو اولئك اللاتي لا دخل لهن، إمكانية الوصول إلى العدالة نظراً للكلفة العالية في استمرار توكيل المحامين، وتكاليف حضور الإجراءات القانونية التي تستمر لسنوات وما إلى ذلك؟

- كذلك، هناك حاجة إلى تعزيز النظام القضائي والجهات القضائية من أجل تمكين النساء من الوصول إلى العدالة. ويجب إبراز دور ومسؤولية جميع الموظفين القضائيين والمتعاملين مع النظام القضائي في إدراك معايير حقوق الإنسان ذات الصلة على الصعيدين الدولي والإقليمي والوطني وتنفيذها

- يجب رفع تمثيل المرأة على جميع مستويات السلطة القضائية بهدف تحقيق توازن القوى بين الرجال والنساء

- وعلى الرغم من أن العديد من بلدان المنطقة قد صدقت على اتفاقية السيداو، إلا أن الإرادة سياسية لضمان توافق القوانين الوطنية مع اتفاقية السيداو غائبة تماما. وعليه، فهناك مخاوف أن يكون هذا هو الحال مع أهداف التنمية المستدامة أيضا.

البيئة وتغير المناخ

نحن ندرك أن حقوق الإنسان مترابطة ولا تقبل التجزئة، فلا يمكن تحقيق حقوق الإنسان للنساء ما لم نعترف بالنضال ونؤيدها من أجل العدالة البيئية، بما في ذلك الأثر الجائر للتدهور البيئي وتغير المناخ والكوارث الطبيعية على النساء والفتيات. تمثل الروابط بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة فرصة لزيادة تعزيز نهج الذي يعتمد على الروابط المتبادلة فيما يتعلق بحقوق المرأة والبيئة وبناء الحركة المشتركة. فيما يلي بعض النقاط الأساسية التي ناقشناها بهذا الصدد:

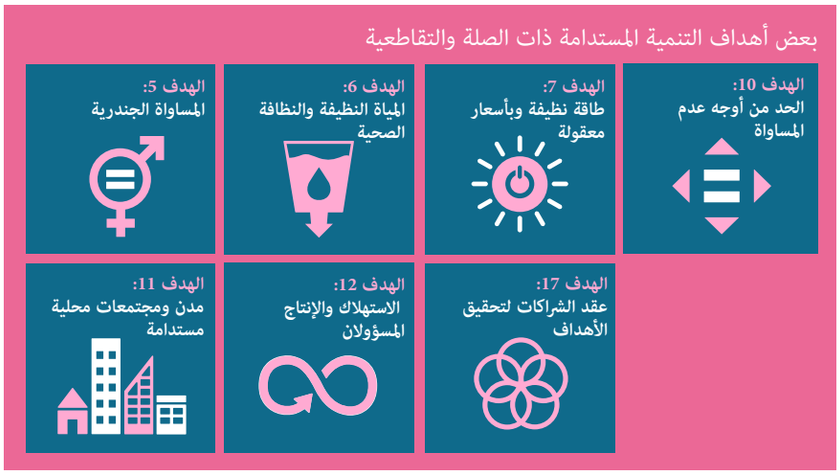

- يشكل استنزاف الموارد الطبيعية مصدر قلق كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تتباين أسباب هذا الاستنزاف بين تنمية غير المستدامة والتغير المناخي، والنزاع المسلح والسياسة الجغرافية فيما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. إن أزمة المياه في الأردن هي مجرد مثال واحد بين أمثلى عديدة على هذا الأخير، بما في ذلك انهيار مشروع قناة البحرين الأحمر والميت. اتخذت المنطقة مواقف مثيرة للنزاع في مفاوضات تغير المناخ، هذا بالإضافة إلى تأثر الدول بالشركات الخاصة التي ترفض استبدال من الوقود الأحفوري والطاقة غير المتجددة. يتعين استكشاف الروابط بين الشواغل والسياسات الاقتصادية والبيئية على نطاق أوسع.

- يظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خضم الاحتلال يشكل تحديًا، وخاصة الأمور المتعلقة بالبيئة. حيث اننا لا نملك أي سيطرة على مواردنا الطبيعية على الإطلاق، بدءاً بالوصول إلى الموارد المائية والمياه النظيفة. يعد الوصول إلى المياه والتحكم فيها قضية رئيسية. لقد حاربت دولة الاحتلال من أجل السيطرة الكاملة على الموارد المائية في فلسطين منذ عام 1967 حتى الآن. احتفظت دولة الاحتلال بالسيطرة على الموارد المائية بموجب سلسلة من القوانين والأوامر العسكرية، علاوة على أحكام اتفاقية أوسلو ومصادرة الأراضي. حولت إسرائيل الموارد المائية إلى مواطنيها الإسرائيليين والمستوطنين الإسرائيليين على حساب الفلسطينيين، من خلال دمج الموارد المائية للأراضي الفلسطينية المحتلة في النظام الإسرائيلي، سواء من خلال جدار الفصل العنصري -الذي أقيم على مواقع ارتوازية مهمة- أو من خلال المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية.

- نحن ندرك أن الصلات بين الصراع والاحتلال والبيئة تتجاوز مسألة الوصول إلى الموارد. كذلك فإن التنمية المستدامة والتركيز على الحفاظ على البيئة من خلال العمل الفردي عوضا عن معالجة آثار القضايا الهيكلية والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية على البيئة، تغذي نفس الخطاب الذي يروج للإمعان في قمع اولائك المضطهدين بالفعل. على سبيل المثال، على غرار "الغسيل الوردي" لإسرائيل التي تروج لنفسها كصديقة للأقليات الجنسية (كاستراتيجية تسويقية وسياسية)، بالإضافة إلى "الغسيل الأخضر" للعمليات العسكرية الإسرائيلية عن طريق تشجيع النظام الحياتي النباتي والترويج له، التي تحظى بالثناء من أمثال منظمة بيتا (منظمة للأشخاص الذين يطالبون بمعاملة مساوية للحيوانات). يجب أن نكون على دراية بلعملة السياسية للتنمية المستدامة وحماية البيئة.

لا حديث عننا دوننا: وضع حقوق الإنسان للنساء في قلب تطبيق أهداف التنمية المستدامة

المساءلة

لا يجوز التذرع بالمساءلة عندما يتعلق الأمر بأجندة 2030، حيث تعترض العديد من الدول الأعضاء على إدراج هذا المصطلح في النص النهائي لجدول الأعمال بدلاً من "المتابعة والمراجعة". ومع ذلك، فإن خطة عام 2030 تؤكد من جديد الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب إطار حقوق الإنسان، يجب ألا تغفل الدول التزاماتها القانونية بموجب اتفاقية سيداو وغيرها من صكوك حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها.

تشير التجارب في بلداننا إلى أن المساءلة في إطار حقوق الإنسان ليست بهذا الوضوح أيضا. بعض الدول في منطقتنا، مثل السودان وإيران، لم توقع أو تصدق على اتفاقية سيداو. وحتى في حالات البلدان التي وقعت اتفاقية السيداو وصدقت عليها، مع تحفظاتها على بعض البنود التي وضعها في وقت سابق، تجد أنه لا ترفع تلك الدول تقاريرها إلا مكرهة. فجمهورية مصر العربية على سبيل المثال لم ترفع تقريرها لدورتين متعاقبتين ولم يتحمل أحد المسئولية هذا الغياب. ويستبعد أن يكون الافتقار للقدرة أو وقت لإعداد التقرير وراء امتناع مصر عن رفع التقرير، حيث أن مصر قد رفعت تقريرين حول أهداف التنمية المستدامة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى على مدار ثلاث سنوات. في مثل تلك لحالات، نحتاج إلى التأكد من قدرة المجتمع المدني على الربط بين أهداف التنمية المستدامة وغاياتها والمؤشراتها والالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان.

على الرغم من أن تقارير الظل قد برهنت على أنها طريقة فعالة للمجتمع المدني للانخراط في المساءلة والدعوة الدولة إليها في إطار حقوق الإنسان، فلا أنه ليس من الواضح ما إذا كان لهذه التقارير دور فعال في الأجندة الطوعية حيث لا يكون تقرير الدولة في متناول المجتمع المدني إلا قبل شهر قبل المراجعة. ينظر إلى التقارير الوطنية الطوعية على أنها تقارير تتيح لجميع أصحاب المصلحة المعنيين تقديم إضافة مدخلاتها، ولكن التجربة أثبتت أن مشاورات أصحاب المصلحة في العديد من البلدان في منطقتنا ما هي إلا إجراءات صورية أو غير متاحة بالمرة للمجتمع المدني نظراً للقيود المفروضة علينا. إن قدرة المجتمع المدني الآن على أن يقدم تقاريره إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى -والتي ستنشر على الموقع الالكتروني للمنتدى السياسي الرفيع المستوى- هي تطور إيجابي، إلا أنها تؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها تقارير الظل. إن المناقشات والمفاوضات القادمة حول إصلاح طرائق المنتدى السياسي الرفيع المستوى هي فرصة لنا للمشاركة مع دول أخرى في المنطقة على المستويين الوطني والإقليمي وتقديم توصيات حول مشاركة المجتمع المدني بشكل أكثر فعالية في استعراض أهداف التنمية المستدامة. كما أوضحت مناقشاتنا أن دمج أهداف التنمية المستدامة في عمليات استعراض اتفاقية السيداو، وغيرها من الأطر الملزمة، على نحو أفضل هي خطوة على نفس القدر من الأهمية. هذا العام، قام الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وائتلاف المنظمات غير الحكومية النسائية من أجل تطبيق اتفاقية السيداو في فلسطين المحتلة، قامت فلسطين بدعم من منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بالبدء في هذا الدمج من خلال إعداد تقرير يربط بين التزامات حقوق الإنسان لدولة فلسطين فيما يخص القضايا ذات الأولوية لحقوق الإنسان للنساء بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

المنتدى السياسي الرفيع المستوى والاستعراضات الوطنية الطوعية

المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة والاستعراضات الوطنية الطوعية

قام مشاركون من بعض الدول التي قامت بالفعل بتقديم استعراضاتهم الوطنية الطوعية بمشاركة تجاربهم في مشاركة المجتمع المدني.

أوضح نشطاء من مصر أنه عندما رفع بلدهم تقريره إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2016، شارك بعضهم في إعداد التقرير النهائي

[16] لا نترك أحد خلفنا: حتمية التنمية الشاملة في فلسطين http://bit.ly/sdgpalestine

[17] مفهوم للاقتصاد الأرجواني هو الذي صاغته الباحثة الأكاديمية Ipek Ilkkaracan. الاقتصاد الأرجواني هو رؤية نسوية لنظام اقتصادي مستدام ومتكافئ يكمل الاقتصاد الأخضر.

لوزارة الاستثمار والتعاون الدولي، إلا أن التقرير النهائي كان يفتقر إلى أي منظور جنساني. كذلك ركز التقرير أيضًا على الإنجازات فقط ولم يتطرق إلى بعض التحديات التي تواجه التنفيذ السليم لأهداف التنمية المستدامة. وكما أشارت مصر في تقريرها مرة أخرى في عام 2018، فإن إحدى الثغرات الرئيسية المتبقية هي البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي. عادة لا تشارك منظمات حقوق النساء وزارة التعاون الدولي أو تشارك في وضع خطط التنمية الوطنية، لذا فإن هذه هي الفرص التي يمكننا تحديدها ضمن محاولاتنا لمواءمة إطار حقوق الإنسان مع إطار التنمية المستدامة. يجب علينا أيضًا أن نضغط من أجل مزيد من المشاورات على المستوى الوطني، وأن نطلب بإشراك منظمات حقوق الإنسان في عمليات صياغة ومشاورة أصحاب المصلحة.

وكانت التجارب من تركيا متشابهة، وبالرغم من صعوب الاشتراك إعداد تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية على المستوى الوطني، قامت منظمة لحقوق النساء بنشر تقرير مكثف، وحضرت المنتدى السياسي الرفيع المستوى. في تلك المرحلة، أصبح من المستحيل على الحكومة تجاهل النشطاء لوقت أطول، وعليه فقد تلقى النشطاء دعوة إلى اجتماع لصياغة خطة التطوير اللاحقة (خطة التنمية الحادية عشر). هذا أعطى النشطاء فرصة لمناقشة مفهوم الاقتصاد الأرجواني الذي يطرح بنية تحتية عالمية للرعاية الاجتماعية الشاملة، والتي ستخلق فرصا لنمو اقتصادي أفضل، وستوفر فرص العمل، وتفتح المجال للتنمية المستدامة، باللإضافة إلى تحفيز تحقيق المساواة الجندرية في سياق أهداف التنمية المستدامة.

عندما قام الأردن بإجراء الاستعراض الوطني الطوعي في عام 2017، تمكن المجتمع المدني من المشاركة في العملية الوطنية على المستوى الأدنى فقط. وكانت هناك ورش عمل تحضيرية نظمها المجتمع المدني لتعزيز قدرة النشطاء على رصد أهداف التنمية المستدامة، واتخاذ قرار بشأن أولويات التنمية للمجتمع المدني. كما استطاعوا المشاركة في الحوار الوطني لأصحاب المصلحة المتعددين الذي نظمته الحكومة.

التمويل

وكما ذكرنا من قبل، فإن هناك تفاوتات متزايدة بين بلدان المنطقة؛ مما سيؤثر على تمويل أهداف التنمية المستدامة. هذه بعض الأسئلة التي تطرحها منظمات حقوق النساء حول التمويل.

- أين الميزانية المرصودة للهدف 5 من أخداف التنمية المستدامة الخاص المساواة الجندرية؟
- هل تأخذ ميزانية أهداف التنمية المستدامة بعين الاعتبار النوع الاجتماعي باعتباره جانب يتقاطع مع العديد من مكونات الأجندة؟ على سبيل المثال، هل تراعي الميزانيات المرصودة للالتزامات الخاصة بتغير المناخ قضايا النساء ومشاركتهن -بما في ذلك النساء الريفيات؟
- تؤدي السياسات الاقتصادية النيوليبرالية إلى زيادة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإضعاف التركيز على التزام الدولة فيما يخص الخدمات العامة. هل تتحدى أهداف التنمية المستدامة هذه السياسات على الإطلاق؟
- هل تفي الدول المتقدمة، داخل المنطقة وخارجها، بالتزاماتها نحو تقديم المساعدة الانمائية الرسمية كوسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟ كيف يمكن أن يكون هناك تعاون إقليمي أفضل حول هذا الشأن؟

شراكات من أجل تنمية مستدامة

بالرغم من أن وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تركز على الشراكات من أجل التنمية المستدامة وتستمر في اعتبار المجتمع المدني كشريك متساوٍ في تنفيذ اجندة التنمية، إلا أن هذا لا يتناسب مع الواقع الفعلي للعديد من دول المنطقة، حيث تضيق الحكومات مساحات المجتمع المدني بشكل مستمر من خلال القوانين التي تعاقب المعارضة، وتحد من استقلال المجتمع المدني وتضع قوانين صارمة لتنظيم تمويل المجتمع المدني. إننا نشهد دورًا للمنظمات شبه الحكومية -مثل لجان المرأة الوطنية ولجان حقوق الإنسان الوطنية- في الدعوة إلى الحكومة رفع التضييقات، الصريحة والضمنية، عن نشاط المجتمع المدني الحر والمستقل. نحن بحاجة إلى بيئات ديمقراطية تسمح للمنظمات غير الحكومية بمواصلة وتحقيق أهدافها.

كما يجب دراسة الدور والمساحة المتناميتان للقطاع الخاص في منطقتنا عن كثب، علاوة على علاقتهم مع حكوماتنا. يمكن أن يعتمد تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل تام على القطاع الخاص، وستنعكس آثار هذا على القوة المتزايدة للقطاع الخاص في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. هذا بالإضافة إلى انتشار المنظمات غير الحكومية التي تديرها الحكومة في معظم دول المنطقة الذي يعتبر مشكلة أخرى يجب التصدي إليها. تستحوذ المنظمات غير الحكومية التي تديرها الحكومة على مساحات منظمات حقوق النساء حتى تتمكن من نشر الخطابات الرسمية الرجعية والمحافظة بشأن المساواة الجندرية وحقوق النساء.

توصيات من أجل إدماج افضل لحقوق الإنسان في التنمية المستدامة

فيما يخص منظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني

- إذا أردنا الاشتباك مع أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل، فسوف نكون بحاجة إلى توسيع شبكاتنا وتحالفاتنا. هذا من شأنه أن يضمن طرح قضايا حقوق النساء إلى ما هو أبعد من اتفاقية السيداو، وفي منصات مثل الاستعراض الدوري الشامل، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، واجتماعات السنوية لمنظمة العمل الدولية، وما إلى ذلك. كما يتعين علينا أن نضمن أن تشمل تقاريرنا عن حقوق الإنسان للنساء -بموجب مختلف الآليات- القضايا التقاطعية/شاملة لعدة قطاعات والقضايا الهيكلية مثل الموارد الطبيعية، التدفقات المالية غير المشروعة، وتأثير القطاع الخاص على حقوق النساء، والالتزامات خارج الحدود الإقليمية، وما إلى ذلك.
- إن البناءات العابرة للحركات تعني كذلك أن نتعرف على أولويات بعضنا البعض وأن نواصل بناء معارفنا السياسية. نحن بحاجة إلى التعلم من الأقران على المستوى الوطني حول مبادئ حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والتمويل التنموي، وما إلى ذلك حتى نتمكن من الربط بين مختلف العمليات، وإرسال رسالة إلى حكوماتنا تفيد بأنهم لا يستطيعون التخلي عن قضايانا بطريقة انتقائية .
- نحتاج إلى تشجيع الأبحاث التي تركز على دراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لإدماج النساء في التنمية المستدامة. هناك حاجة لمزيد من البحث النوعي الذي من شأنه أن يتيح المجال لوضع سياسات قائمة على الأدلة التي تقوم على الفروق الدقيقة والترابطات بين القضايا التي تواجهها النساء.
- تعزيز التواصل بين منظمات المجتمع المدني لتبادل أكثر فاعلية، وتعلم من الخبرات والمعارف المكتسبة. نحتاج إلى معرفة التقدم المحرز نحو تحقق مؤشرات الأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، وضمان دمج التزامات الدولة -إطار حقوق الإنسان- فيها. نحتاج إلى استمرار المطالبة بالبيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، كما نطالب الدول بالأخذ بالبيانات ذات المصادر غير التقليدية وتخطي البيانات الكمية إلى ما هو أبعد.
- ينبغي على الأمم المتحدة أن تعترف بالتضييقات القائمة في دول المنطقة فيما يتعلق بنشاط المجتمع المدني ومشاركته، وأن تخلق مساحات وآليات من شأنها أن تمكن المجتمع المدني، لا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان من المشاركة بشكل أفضل في العمليات الوطنية والإقليمية والدولية.

فيما يخص الدول

- في حال مشاركة منظمات حقوق النساء على قدم المساواة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يجب رفع القيود المفروضة على المجتمع المدني.
- يجب أن تتسق المشاورات والعمليات الوطنية حول أهداف التنمية المستدامة مع مبادئ ممارسات الحكم مثل الشفافية والمشاركة.
- في حال المشاركة الهادفة المجتمع المدني، يجب ألا يقتصر موقع عقد المشاورات على العاصمة فقط، فيجب أن تبدأ الاستعدادات للاستعراض الوطني الطوعي قبل أكثر من عام من المراجعة الفعلية، ويجب ان تنشر دوات المشاركة في الاستعراض الوطني الطوعي علنًا وإتاحة فسحة مناسبة من الوقت. يجب تخصيص تمويل لضمان مشاركة المجتمع المدني في المشاورات، ويجب إشراك المجتمع المدني في صياغة تقارير الاستعراض الوطني الطوعي.
- ينبغي أن تعمم أهداف التنمية المستدامة في التشريعات الوطنية، بالإضافة إلى الالتزامات المفروضة بموجب الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. وهذا لن يمهد الطريق فحسب أمام تحقيق تماسك أقوى على مستوى المؤسسات والسياسات -في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تتخذ من التزامات حقوق الإنسان مرجعية لها- بل سيؤثر أيضًا على رصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعداد تقارير عنها.

- يجب أن ترفع التقارير من خلال الـاستعراض الوطني الطوعي على المستوى الوطني أولاً وقبل كل شيء بمشاركة أصحاب المصلحة المختلفين. ولا يمكن إسقاط التقارير عن أهداف التنمية المستدامة من التقارير حول التزامات حقوق الإنسان ويجب أن يكون هناك تنسيق مناسب بين الوزارات المختصة والوكالات المعنية للتأكد من تحقيق التكامل بين الأطر.
- يجب أن يكون هناك أطر وأدوات فاعلة على المستوى الإقليمي تأخذ بعين الاعتبار التحديات والسياقات الخاصة بالمنطقة حول تنفيذ أجندة 2030 مع التركيز على حقوق الإنسان. يجب دمج العمليات التي تتيح إشراك المجتمع المدني بطريقة فعالة وذات مغزى منذ البداية.
- يجب على الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تطرح بشكل جماعي حقيقة أن التغيير التحويلي الذي تطمح إليه أجندة 2030، علاوة على الخطاب الداعي إلى عدم التخلي عن أي أحد، لن تتحقق ما لم يتم الاعتراف بالتحديات والسياقات الخاصة بالمنطقة، ولا سيما الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ومعالجتها.

International Women's Rights Action Watch Asia Pacific (IWRAW Asia Pacific) is an independent, non-profit NGO in Special Consultative Status with the Economic and Social Council of the United Nations. IWRAW Asia Pacific has gained expertise, experience and credibility from over 20 years work of mobilizing and organizing women's groups and NGOs to support the work of the State in fulfilling its obligations to Respect, Protect and Fulfill women's human rights under CEDAW, through capacity building, advocacy and knowledge creation initiatives aimed toward development of effective national women's rights advocacy strategies.